

الملك وولي العهد رئيس الوزراء يتلقيان مزيداً من برقيات الشكر من كبار أفراد العائلة المالكة وكبار المسؤولين



○ سمو ولي العهد رئيس الوزراء.

○ ملك البلاد المعظم.

بن إبراهيم حميدان وزير شؤون الكهرباء والماء، وفهد محمد بن كردوس العامري سفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى مملكة البحرين، وحسن خليفة الجالمة رئيس مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي، والدكتور عبدالحسين ميرزا مستشار مجلس إدارة بابكو إنرجيز، ونبيل خالد كاتو رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، ومحمد علي القائد الرئيس التنفيذي لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، ومحمد إبراهيم السبسي البوعينين أمين عام مجلس النواب، وجليلة علوي السيد حسن النائب الأول لرئيس مجلس النواب، وسارة أحمد بوحجي الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض، وسحر راشد المناعي الرئيس التنفيذي لهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، ورونا إبراهيم فقهري الرئيس التنفيذي للجهاز الوطني للإيرادات، وعمار سامي قمبر الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والتنمية بالمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، وأحمد خالد العريفي رئيس مركز الاتصال الوطني، والمهندس إبراهيم دلهان الدوسري القائم بأعمال الأمين العام للمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، وأحمد عبداللطيف الجحر رئيس جهاز الخدمة المدنية سابقاً، والدكتور عبدالرحمن صادق عسكر الرئيس التنفيذي لهيئة العامة للرياضة.

آل خليفة، وسمو الشيخ سلمان بن أحمد بن محمد بن سلمان آل خليفة، وسمو الشيخة نورة بنت أحمد بن محمد بن سلمان آل خليفة، والشيخ أحمد بن محمد آل خليفة رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، والشيخ خليفة بن راشد بن عبدالله بن عيسى آل خليفة، والشيخ مشعل بن محمد آل خليفة وكيل وزارة الأشغال، والشيخ أحمد بن عبدالعزيز آل خليفة رئيس جهاز الأمن الاستراتيجي، والرائد الشيخ سلمان بن أحمد بن عبدالله آل خليفة مدير إدارة الجوازات، والدكتور حسن بن عبدالله فخرو مستشار جلالة الملك للشؤون الاقتصادية، والدكتور محمد بن مبارك بن دينسة وزير النفط والبيئة المبعوث الخاص لشؤون المناخ، والمهندس باسم بن يعقوب الحمير رئيس جهاز المساحة والتسجيل العقاري، وأسامة بن صالح العلوي وزير التنمية الاجتماعية، والمهندس إبراهيم بن حسن الحواج وزير الأشغال، وأمنة بنت أحمد الرميحي وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني، وعبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة، وروان بنت نجيب توفيق وزيرة شؤون الشباب، وخالد إبراهيم حميدان محافظ مصرف البحرين المركزي، ويوسف بن عبدالحسين خلف وزير العمل وزير الشؤون القانونية، والمهندس وائل بن ناصر المبارك وزير شؤون البلديات والزراعة، وياسر

تلقى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم مزيداً من برقيات الشكر من كبار أفراد العائلة المالكة وكبار المسؤولين، رفعوا فيها إلى مقام جلالته السامي أصدق عبارات الشكر والامتنان لتفضل جلالته برعاية افتتاح دور الانعقاد الخامس من الفصل التشريعي السادس لمجلسي الشورى والنواب، كما تلقى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء مزيداً من برقيات الشكر من كبار أفراد العائلة المالكة وكبار المسؤولين، بمناسبة تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم برعاية افتتاح دور الانعقاد الخامس من الفصل التشريعي السادس لمجلسي الشورى والنواب. جاءت برقيات تهنئة من كل من: سمو الشيخ حمد بن محمد بن سلمان آل خليفة، وسمو الشيخ سلمان بن خليفة بن سلمان آل خليفة، وسمو الشيخ عيسى بن محمد بن عيسى آل خليفة نائب الرئيس التنفيذي بالجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة، وسمو الشيخ حمد بن محمد بن عيسى آل خليفة، وسمو الشيخ سلمان بن راشد بن عيسى آل خليفة، وسمو الشيخ عيسى بن راشد بن عيسى آل خليفة، وسمو الشيخ إبراهيم بن راشد بن عيسى آل خليفة، وسمو الشيخ نواف بن راشد بن عيسى



انطلاق أعمال المنتدى الحكومي لمكافحة الاتجار بالأشخاص في منطقة الشرق الأوسط وزير الخارجية: صون حرية الإنسان وكرامته مبدأ يجمعنا مهما اختلفت ثقافتنا وعقائدنا



إنجازات نوعية في تطوير منظوماتها الوطنية على مستوى التشريعات والسياسات وآليات الحماية والرعاية وبناء القدرات ورفع الوعي المجتمعي، بما عزز مكانتها شريكا فاعلا ومسؤولا في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة هذه الجريمة. وأشار إلى أن استدامة الجهود في هذا المجال تتحقق عندما تتحول الشراكات إلى عمل مؤسسي، ويصبح الإبداع أداة لتطوير الوقاية والحماية والإنفاذ، وتتكامل أدوار الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والإعلام في مكافحة الاتجار بالأشخاص، لافتاً إلى أن النزافة والفن من أبرز صور الإبداع، وهو ما دفع إلى إقامة المعرض الفني المصاحب لإنسان».

وأعلن رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في مملكة البحرين للأعوام 2027-2029، التي تمثل رؤية وطنية متكاملة لتطوير منظومة مكافحة واستدامة الجهود، وتعزيز التكامل المؤسسي والشراكة الفاعلة بين مختلف الجهات المعنية. وأوضح أن إطلاق الاستراتيجية يعكس مواصلة جهود المملكة في تطوير منظومتها من شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وترسيخ التعاون مع الشركاء الدوليين.

بإذن الله تعالى صاحب العظمة الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة، حاكم البحرين آنذاك، طيب الله ثراه. وقال وزير الخارجية إن جلالة الملك المعظم أكد رسوخ هذه القيم عند استقباله رؤساء الوفود المشاركة في الدورة الأولى لهذا المنتدى، حين ربط احترام أهل البحرين لكل من يعيش على أرضها بعاداتهم الأصيلة، وأكد أن صون الكرامة وضمان الأمن حق لجميع البشر. وأضاف أن جلالته جذّده هذا المعنى في كلمته السامية في فبراير من هذا العام بقوله: «ولطالما حملت مملكة البحرين السلام والتعايش والتسامح في صميم هويتها الوطنية». وأضاف وزير الخارجية أنه في ظل الرؤية الملكية السامية، وجهود الحكومة برئاسة صاحب السمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تطورت منظومة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، تتكامل فيها الوقاية والحماية والمساءلة، وتعمل فيها مؤسسات الحماية جنباً إلى جنب مع الجهات الأمنية والقضائية لرعاية الضحايا، وتمكينهم من الوصول إلى العدالة، وملاحقة مرتكبي الجريمة، مشيداً بالجهود المتواصلة التي تبذلها كل من وزارة الداخلية ووزارة العمل والتنمية العامة، والسدور الفاعل الذي تقوم به لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص وتوفير الحماية والرعاية لضحاياها.

وقال وزير الخارجية إننا ننظر إلى احتفاظ مملكة البحرين بالمستوى الأول في التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية بشأن الاتجار بالأشخاص للعام التاسع على التوالي بوصفه مسؤولية متجددة لا غاية بلغناها، ومن هنا جاء اعتماد مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للأعوام (2027-2029)، لتعزيز استدامة هذه المنظومة، وأضعة حقوق الضحايا وتعافيهم وقدرتهم على استعادة حياتهم في صميم أولوياتها. وأكد الوزير أن مكافحة الاتجار بالأشخاص مسؤولية تتجاوز حدود الاختصاص الوطني، فقد تبدأ الجريمة بوعد عمل في بلد ما، وتمر عبر وسطاء في بلد آخر، ويقع الاستغلال في بلد ثالث، مشيراً إلى أن فاعلية ضماناتنا الوطنية في صميم أولوياتها.

انطلقت أعمال المنتدى الحكومي لمكافحة الاتجار بالأشخاص في منطقة الشرق الأوسط، والمعرض المصاحب «إنسان»، اللذين تنظمهما هيئة تنظيم سوق العمل بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، خلال الفترة من 12 إلى 14 أكتوبر 2026، تحت شعار «تعزيز استدامة الجهود من خلال الإبداع والشراكات».

ويشارك في المنتدى ممثلون عن اللجان الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجمهورية مصر العربية الشقيقة، والمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، إلى جانب ممثلين عن منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، هي المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي (UNODC).

وقد ألقى الدكتور عبداللطيف بن راشد الزباني وزير الخارجية رئيس لجنة الشؤون الدولية لحقوق الإنسان في الجلسة الافتتاحية للمنتدى كلمة رفع فيها خالص التهاني والتبريكات إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بمناسبة احتفاظ مملكة البحرين بالمستوى الأول في التقرير السنوي لوزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الاتجار بالأشخاص للعام التاسع على التوالي، بما يعكس استيفاءها الكامل المعايير الدنيا للقضاء على هذه الجريمة، واستدامة جهودها عاماً بعد عام، مباركا لهيئة تنظيم سوق العمل واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص هذا الإنجاز المستحق. وأكد وزير الخارجية أن صون حرية الإنسان وكرامته مبدأ يجمعنا مهما اختلفت ثقافتنا وعقائدنا. وقال إن لهذا المبدأ جذورا راسخة في مملكة البحرين، وفي قيم المجتمع البحريني وعاداته التي ترسخ احترام الإنسان وحسن معاملة كل من يعيش على هذه الأرض. وأضاف أن هذه القيم وجدت تعبيراً مبكراً في إعلان حظر الرق وتحريم بيع الأشخاص وشرائهم عام 1937، في عهد المغفور له

رفع الحظر عن صيد أسماك الكنعد 16 أكتوبر الجاري

اجتماعها الـ 23 الذي نص على إجراءات حماية أسماك الكنعد. وأكد المجلس الأعلى للبيئة أن حظر صيد الكنعد في موسم التكاثر الذي استمر من 15 أغسطس إلى 15 أكتوبر يهدف إلى زيادة المخزون السمكي من خلال تنظيم عملية الصيد، وتجنب استنزاف المصائد، بما يحقق التوازن داخل الأحياء البحرية. وأشاد المجلس الأعلى للبيئة بالتعاون والمسؤولية الوطنية التي تحلى بها الصيادون طوال فترة الحظر، داعياً الجميع إلى الالتزام بالقرارات التنظيمية المعمول بها والتعاون في تعزيز جهود الحفاظ على الثروة السمكية الوطنية واستدامتها.

أعلن المجلس الأعلى للبيئة رفع حظر صيد أسماك الكنعد في المياه الإقليمية لمملكة البحرين، ورفع حظر عرضها وتداولها في الأسواق والأماكن العامة لغرض التسويق أو البيع، اعتباراً من يوم الجمعة الموافق 16 أكتوبر، وذلك بعد انتهاء الفترة المحددة للحظر.

وأشار المجلس الأعلى للبيئة إلى أن قرار الحظر الموسمي جاء بموجب المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2002م بشأن تنظيم صيد واستغلال وحماية الثروة البحرية، وتنفيذاً لقرارات لجنة التعاون الزراعي بدول مجلس التعاون الخليجي في